

العلاقة التكاملية بين الشركة العراقية لضمان الودائع و استعادة الثقة بالجهاز المصرفي العراقي

The complementary relationship between the Iraqi company to guarantee deposits and restore confidence in the Iraqi banking system

م.د قصي جاسم محمد

Dr. Qusai Jassim Muhammad

جامعة تكريت/كلية الادارة والاقتصاد

qusayj39@tu.edu.iq

المستخلص :

يهدف هذا البحث لبيان العلاقة بين شركة ضمان الودائع المصرفية واستعادة الثقة بالجهاز المصرفي العراقي، حيث يعد التأمين على الودائع المصرفية من أهم القضايا في الجهاز المصرفي، بهدف حماية ودائع الجمهور لدى المؤسسات في الجهاز اعلاله. وتمثلت مشكلة الدراسة أنَّ العراق من الدول المتأخرة جدًا في مجال التأمين على الودائع المصرفية، ولاسيما بعد الخسائر التي شهدتها عدد من المصارف و ربما اشتهرت افلاسها، ومنها: مصرف الوركاء ومصرف البصرة ومصرف دار السلام ومصرف الاقتصاد وغيرها. وجاءت أهمية البحث من حيث دور الودائع والقروض في دعم استعادة الثقة بالجهاز المصرفي العراقي، فأن أي خطر يهدد الدور المهم للودائع يشكل تهديدًا مباشرًا للجهاز اعلاله لذلك ينبغي وضع اجراءات لحماية وضمان حقوق المودعين، و اجراءات لحماية المصارف من التعثر والافلاس وحمايتها من عدم السداد، وذلك من خلال تأسيس شركة ضمان الودائع التي تمثل مطلب لأستعادة الثقة بالجهاز المصرفي العراقي، وبعد عدة مناقشات ومقترحات لمشروع قانون يتولى إنشاء مؤسسة تتكفل بدفع ودائع المودعين عند إفلاس المصارف التي تتوقف او تتلأ عن الدفع صدر عن مجلس الوزراء العراقي نظام ضمان الودائع المصرفية رقم 3 لسنة 2016، والذي تبنى إنشاء شركة مساهمة لضمان الودائع، وقد تم تأسيسها كشركة مساهمة مختلطة وباشرت عملها في سنة 2020. وتؤسس الشركة وفقا لقانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997، وعندنا تجارب لعدد من الأقتصاديات الربعية وقد تكون تجربة الجزائر من الأهمية بمكان في هذا الصدد فبعد اقرار قانون ضمان الودائع وقانون ضمان القروض ازدادت الثقة بالجهاز المصرفي الجزائري وارتفعت نسبة القروض والودائع. وكانت اهم النتائج للبحث انه في حال امتنعت الشركة عن دفع مبلغ التعويض يحق للمودعين اللجوء إلى القضاء للمطالبة به أمام المحاكم المختصة.

الكلمات الافتتاحية: ضمان الودائع ، ضمان القروض ، استعادة الثقة ، الجهاز المصرفي

Abstract:

This research aims to demonstrate the relationship between the bank deposit guarantee company and restoring confidence in the Iraqi banking system, where insurance on bank deposits is one of the most important issues in the banking system, with the aim of protecting public deposits with institutions in the media system. The problem of the study was that Iraq is one of the very backward countries in the field of insurance On bank deposits, especially after the losses it witnessed at some of the banks, and it may have declared bankruptcy, including: Warka Bank, Basra Bank, Dar Al-Salam Bank, Economy Bank, and others. The importance of the research came in terms of the role of deposits and loans in supporting the restoration of confidence in the Iraqi banking system, because any danger that threatens the important role of deposits constitutes a direct threat to the above apparatus. During the establishment of a deposit guarantee company, which After several discussions :represents a requirement to restore confidence in the agency Iraqi banker.

and proposals for a draft law that would establish an institution to ensure the payment of deposits of depositors in the event of bankruptcy of banks that stop or hesitate to pay, the Iraqi Council of Ministers issued Bank Deposit Guarantee Regulation No.3 of 2016, which adopted the establishment of a joint stock company to guarantee deposits. Its work is in the year 2020. The company is established according to the Iraqi Companies Law No. 21 of 1997, and we have experiences of a number of quarterly economies, and the experience of Algeria may be of great importance in this regard. After the adoption of the Deposit Guarantee Law and the Loan Guarantee Law, confidence in the Algerian banking system increased and the percentage of loans and deposits increased. The most important results of the research were that if the company refuses to pay the amount of compensation, the depositors have the right to resort to the judiciary to claim it before the competent courts.

Introductory words: guaranteeing deposits, guaranteeing loans, restoring confidence, the banking system .

1. المقدمة :

ان للمصارف مركز مهم في الاقتصاد وذلك ناتج عن وظائفها التي تساهم في تنمية الاقتصاد من خلال تمويل المشروعات المختلفة ، وقيامها بالفعالية في الاستثمارات عن طريق رؤوس الأموال التي تم ايداعها لديها ، فأن الودائع المصرفية هي المورد الرئيس للمصارف ومقياس لقدرتها على القيام بالعمليات المصرفية ، وذلك يتحقق عندما تتوفر ثقة لدى الزبائن في المصرف أو كان هناك ضمان مصرفي، لذلك تضافرت الجهود الدولية والمحلية لوضع تدابير واجراءات من شأنها حماية المصارف من خطر الإفلاس من ناحية وحماية أموال المودعين من ناحية أخرى، لذلك تم انشاء شركة ضمان الودائع المصرفية . فأنظمة ضمان الودائع تعتبر مكوناً رئيسياً من مكونات شبكة الأمان المالي التي تنشدها وتعددها الدول بهدف سلامة وحماية اموال المودعين ، والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي من اجل ان يؤدي دوره بكفاءة وفاعلية بالنشاط الاقتصادي، كذلك يساهم على حصر الأزمات المصرفية التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي. تعد عملية قبول الودائع من أهم العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف، حيث تستثمر هذه الودائع في مختلف جوانب الإستثمار . وعلى الرغم من الإحتياجات التي يتم اتخاذها أثناء توظيف هذه الودائع، إلا أن المصارف قد تتعرض للعديد من الأزمات المالية التي تؤثر على مواردها المالية وتجعلها عاجزة عن إعادة ودائع المودعين وبالتالي الإضرار بالسمعة المالية للمصارف مما يؤدي الى إنهيارها. لذلك، وجدت الحاجة إلى تنظيم قانوني يحافظ على سلامة القطاع المصرفي ويدعم ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم.

2. الاطار المنهجي للبحث

2.1. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في انه دعت الحاجة لوجود نظام يضمن ويحمي الودائع المصرفية من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف في الجهاز المصرفي العراقي.

وتنطلق مشكلة البحث من التساؤل الرئيسي:

هل لشركة ضمان الودائع المصرفية علاقة بأستعادة الثقة بالجهاز المصرفي العراقي ؟

الى جانب السؤال الجوهرى تنفرع الاسئلة الاتية :

2.1.1 . هل تتوفر لدى الادارات في المصارف رؤية استراتيجية وتصور واضح عن شركة ضمان الودائع؟

2.1.2 . هل توجد علاقة بين شركة ضمان الودائع و الثقة بالجهاز المصرفي؟

2.1.3 . هل يوجد تأثير لشركة ضمان الودائع على الثقة بالجهاز المصرفي؟

2.2. أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الدور الذي تلعبه شركة ضمان الودائع المصرفية في توفير عامل الثقة الضروري لنمو وازدهار المعاملات المالية واستعادة الثقة بالجهاز المصرفي لا سيما وان حجم ونوع و عمق المعاملات المصرفية بات يساير حجم وعمق التطورات الاقتصادية ، الأمر الذي تطلب التوجه نحو تأمين مخاطر تلك المعاملات ليوسع من قدرة الجهاز المصرفي على منح الائتمان وبما يعزز من الدور الاقتصادي والتنموي للجهاز المصرفي و زيادة كفاءة الأداء و الفاعلية له .

2.3. هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على شركة ضمان الودائع المصرفية بشكل عام والاحداث والتطورات الخاصة بالنظم في ضمان الودائع والعوامل المؤثرة فيها ، ودورها بتعزيز الجهاز المصرفي العراقي واستعادة الثقة فيه وإمكانية الاستفادة منها في تطوير نظام ضمان الودائع في الجهاز المصرفي العراقي، فضلا عن الاشارة الى حالات التعثر المصرفي التي يواجهها الجهاز المصرفي العراقي نتيجة تعثر القروض.

2.4. فرضية البحث

قام البحث من فرضية أن إنشاء شركة ضمان الودائع المصرفية تؤدي الى زيادة الثقة بالجهاز المصرفي العراقي وبالتالي سينعكس ذلك على التأثير الايجابي لدرجة استقرار الودائع وكذلك جذب المزيد من المدخرات مما ينعكس على استعادة الثقة بالجهاز المصرفي العراقي.

2.5. مجتمع البحث

ان الميدان المبحوث هو المصارف، اما مجتمع البحث فكان المصارف العراقية، وبالنسبة لعينة البحث فتضمنت عدد من المصارف العراقية الخاصة، وذلك لأن المصارف الحكومية لا خوف منها، ولا خوف عليها، لأنها محمية بالكامل ومدعومة ومغطاة من قبل الحكومة .

2.6. الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على تذبذب مؤشرات و تباين نسب، والتي من اهمها: مؤشر اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات، نسبة القروض المتعثرة الى القروض القصيرة الاجل، نسبة القروض المشكوك في تحصيلها الى القروض المتعثرة . وكما هو مبين في فقرة بعض المؤشرات المالية للمصارف العراقية المتعثرة.

2.7. حدود البحث

2.7.1. الحدود الدراسية: تتحدد البحث بمتغيراته شركة ضمان الودائع و الجهاز المصرفي العراقي وبما تتضمنتها من ابعاد .

2.7.2. الحدود الزمانية: تشمل الحدود الزمنية للبحث الحالي للسنوات المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010 /1/1 إلى 2021 /12/31 ، وهي مدة تم إعتماها نظراً لتوافر بيانات المتغيرات التي أعتمدها البحث في هذه الفترة، بالإضافة إلى إنها شملت الفترة التي قبل انشاء شركة ضمان الودائع المصرفية العراقية وبعد ايجادها.

2.7.3. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في عدد من المصارف العراقية الخاصة .

2.8. هيكلة البحث

تضمن البحث خمسة مباحث و كانت كالأتي: اذ تناول المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث، في حين تضمن المبحث الثاني شركة ضمان الودائع المصرفية، وتطرق المبحث الثالث الى التعثر المصرفي، وتناول المبحث الرابع العلاقة بين شركة ضمان الودائع المصرفية و استعادة الثقة بالجهاز المصرفي، واختتم البحث بالمبحث الخامس الذ استعرض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي تطرق لها البحث.

3. بعض الدراسات السابقة

3.1. دراسة (عبد الرزاق و اسماعيل، 2022)

(اثر ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي - شركة ضمان الودائع العراقية نموذجاً)

هدفت الدراسة الى بيان اثر ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي، و ذكرت ان شركات ضمان الودائع المصرفية اصبحت من اهم اليات معالجة التعثر المالي حيث تناولت الدراسة الدور الذي تقوم به هذه الشركات لحماية اموال المودعين وحماية المصارف من التعثر المالي وذلك من خلال استنباط قدمت الى عينة من المصارف التجارية العاملة في العراق، حيث تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات اهمها ان نظام ضمان الودائع يسعى لإعادة الثقة في النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي وبالتالي تعزيز الدور المهم التي تقدمه السلطات المالية في البلد، وتقليل المخاطر وخاصة تلك المخاطر التي لا يمكن تجنبها سواء كانت سياسية ام اقتصادية، و ختمت الدراسة بجملة من التوصيات اهمها انه نظراً لضرورة الاهتمام في الاستقرار المالي، فأن من اللازم تقوية

نشاط الرقابة المصرفية ووضع اجهزة خاصة ترافق عمل المصارف وذلك لتجنب المخاطر وخاصة المخاطر المعنوية (الاخلاقية) التي قد تنشأ مع وجود نظام ضمان الودائع .

3.2. دراسة (مطرود، 2021)

(شركات ضمان الودائع)

هدفت الدراسة الى بيان و ماهية شركة ضمان الودائع، وذكرت انه يعد الجهاز المصرفي احد اهم المرتكزات الاساسية لدعم عملية الاستثمار وبالتالي الاقتصاد الكلي وذلك من خلال العلاقة التبادلية بين ادارة المصارف والجمهور ، اذ ان واحدة من اهم ميزات عمل المصارف انها تعمل بأموال الغير من خلال الودائع لذلك فان اي اخفاق او عسر مالي يتعرض له المصرف بسبب الأزمات المالية او السياسية او الامنية او لأي سبب اخر وتعرضها الى الافلاس سيضر بأموال الجمهور أصحاب الودائع . تمثلت مشكلة الدراسة انه بات من المهم أن يقوم الجهاز المصرفي بخلق وزيادة ثقة الجمهور بأعمالهم من خلال عدة اساليب اهمها انظمة التامين على الودائع المصرفية والتي وجدت اهتماماً عالمياً متزايداً خاصة عقب الازمة المالية العالمية والتي اجتاحت العالم عام 2008 والتي ادت الى افلاس العديد من المصارف العالمية اصبحت زيادة الثقة في القطاع المصرفي منذ ذلك الحين أكثر أهمية من أي وقت مضى. و اشارت الدراسة بأن تعد شركات وصناديق ضمان الودائع والتي ظهرت نتيجة الازمات المالية المتلاحقة اهمية كبيرة في بناء وتعزيز الثقة بين الجمهور والجهاز المصرفي خاصة في البلدان التي عاني من فقدان هذه الثقة مثل العراق اذ من المعروف ان مايقرب من (80%) من الكتلة النقدية مكتنزه خارج الجهاز المصرفي لذلك بات من الضروري دعم الشركة العراقية لضمان الودائع . و ان طريقة تمويل شركات وصناديق ضمان الودائع عن طريق الاقساط الثابتة من المصارف المشتركة فيها يساعد على دعم نظام الحماية ويبعث الثقة في نفوس المودعين وانه يؤدي ايضا لتراكم ارصدة فائضة يمكن الرجوع اليها عند حدوث مصاعب مالية لأي من المصارف المشاركة. وكانت اهم استنتاجات الدراسة انه بات من الضروري دعم الشركة العراقية لضمان الودائع من قبل الحكومة عن طريق مساهمتها المالية والفعالة في رأس مالها فضلاً عن اصدار تعليمات خاصة باعتبارها المقرض الاخير في حالة تعرض تلك الشركة الى العسر المالي. وكانت من اهم توصيات الدراسة ضرورة الترويج بكافة الوسائل عن عمل الشركة العراقية لضمان الودائع لزيادة ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي ولجذب الودائع دعماً للقطاع المصرفي ، فضلاً عن حث الباحثين والمتخصصين للبحث عن الوسائل والطرق لتطوير عمل الشركة العراقية لضمان الودائع.

3.3. دراسة (AL-Shimari & Jihad , 2020)

(Deposit Insurance System and Its Role in Enhancing Public Confidence in the Banking Sector in Order to Achieve Economic Development)

(نظام تأمين الودائع و دوره في تعزيز الثقة العامة بالقطاع المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة العراق)

هدفت الدراسة الى بيان تأثير و علاقة نظام تأمين الودائع في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي من اجل تحقيق التنمية، اذ تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام تأمين الودائع في تعويض المودعين في حالة فشل البنوك في الوفاء بالتزاماتها. وذكرت الدراسة انه تعد هذه الآلية وسيلة مهمة لكسب ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي الذي يعتبر من أهم مقومات التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية. وتناولت الدراسة آلية مؤسسات ضمان الودائع في العراق ودورها في الوصول إلى ثقة الجمهور من أجل تعبئة الودائع وتوفير رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية. و من اجل تحقيق اهداف الدراسة تمت تغطية عينة من البنوك العراقية. وخلصت الدراسة إلى أن ثقة الجمهور في القطاع المصرفي حساسة للغاية تجاه مؤسسات ضمان الودائع، و كلما زادت كفاءة وفاعلية مؤسسات ضمان الودائع، زادت ثقة الجمهور في القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وهو ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية.

4. شركة ضمان الودائع المصرفية

4.1. التطور التاريخي لشركة ضمان الودائع المصرفية

يرجع ظهور أول نظام لضمان الودائع بالعالم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدًا في ولاية نيويورك عام 1829، و قد انشئ النظام من قبل رجل اعمال يدعى (جوشوا فورمان) وفقاً لهذا النظام كان مطلوباً من التجار الذين يعقدون موافيق خاصة للتجارة مع الأجانب تكون مسؤولة عن ديون بعضهم البعض (Olanipekun, 2008: 90). لكن على الرغم من كونها أول دولة تنشأ نظاماً لتأمين الودائع على مستوى الولاية، تعد تشيكوسلوفاكيا أول دولة أنشأت نظاماً متطوراً لحماية الودائع والقروض عالمياً المستوى القومي ففي عام 1924 أنشأت صندوقين أحدهما (صندوق الضمان الخاص)، والذي تم إنشاؤه لمساعدة المصارف على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والثاني (صندوق الضمان العام) لتشجيع الادخار من خلال زيادة درجة سلامة الودائع ومساعدة المصارف لتتطور بأفضل طريقة ممكنة، وقد كانت وزارة المالية هي التي تدير هذه الأموال بالتشاور مع ممثلي المصارف (النايلسي، 2012: 45). أما في الولايات المتحدة الأمريكية ففي (1933) صادق الكونغرس الأمريكي على قانون المصارف، والذي كانت الغاية الأساسية منه هي معالجة العيوب التي ظهرت بالنظام المالي الأمريكي والتي أدت بدورها الى فشل العديد من المصارف في فترة الكساد الكبير وبموجب هذا القانون في 1934 تم إنشاء المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) اختصاراً لمصطلح (Federal Deposit insurance Corporation). وتم إنشاء المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع في الأصل كجزء من قانون المصارف بموجب القانون 16 يونيو 1933 ، وقد كان انشاؤها ناتجاً بشكل مباشر عن التهافت واسع النطاق على المصارف وإفلاس آلاف منها في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، مما ساهم في حدوث الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية (Demirguc & Enrica, 2012: 1373). وقد أولكت لها مهمة إدارة نظام التأمين على الودائع لدى المصارف التجارية والذي تم وصفه بأنه: أهم تغيير هيكلي في النظام النقدي (الأمريكي) باتجاه استقرار أكبر ، وتتمتع هذه المؤسسة بدعم الدولة لها مما اعطاها الدور الكبير في معالجة الاوضاع المالية للمصارف التي تواجه مشكلات مالية، ومنذ ذلك الحين أصبحت نموذجاً لأغلب البلدان التي تبنت أنظمة التأمين على الودائع. لذلك فإن إنشاء (FDIC) قد مضى عليها مدة طويلة قبل أن تنشأ بلدان أخرى مؤسسات متشابهة فعلى الصعيد الاوربي أنشأت ألمانيا في 1974 صندوقاً خاصاً لحماية أموال المودعين عقب انهيار مصرف هيرششتات حين عجز المصرف الفيدرالي الألماني عن احتواء آثار الفشل المالي للمصرف، وفي بريطانيا أدى حدوث أزمات مصرفية حادة مع بداية السبعينات إلى إنشاء نظام لحماية المودعين عام 1979 ، وقد أنشأت إيطاليا كذلك في الثمانينيات نظاماً لحماية الودائع، ثم تلتها فرنسا في 1985 عقب انهيار المصرف السعودي الفرنسي. وكذلك الحال في البلدان العربية، حيث كان لبنان أول بلد اهتم بإنشاء نظام لحماية المودعين، ويعتبر التجربة العربية الأولى والوحيدة حتى وقت قريب، حيث أنشأ في عام 1967 مؤسسة وطنية لحماية الودائع، اذ ظهرت فكرة مؤسسة تأمين الودائع في لبنان عام 1964 إثر توقف ثلاثة مصارف عن الدفع وهي المصرف التجاري، والمصرف العقاري، ومصرف سوجيكس، لكن لم تنفذ لهامشية مركز تلك المصارف في الجهاز المصرفي اللبناني (النايلسي، 2012: 58). أما الأردن فقد أجاز قانون البنك المركزي الأردني المؤقت رقم (93) لسنة 1966 في مادته (55/1) للبنك أن يساهم في رأس مال مؤسسة تؤسس لضمان الودائع ففي بداية عام 1967 قام بإعداد الترتيبات اللازمة للشروع في إنشاء هذه المؤسسة، وتم وضع مسودة المشروع التي تضمنت 20 مادة، إلا أن الأوضاع غير المستقرة في الأردن لفترة (1968-1972) حالت دون تحقيق المشروع، وبعد الأزمة التي امت بصعر صرف الدينار الأردني في نهاية عام 1988 وظهور مشكلة بنك البتراء وما تلاها من تعثر في الجهاز المصرفي، عادت فكرة إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الى الظهور مرة أخرى. وتم إعداد مسودة القانون بعد دراسة مستفيضة، وتم إقرار مشروع القانون من قبل مجلس إدارة البنك المركزي في 1991 وتم تقديمه الى رئاسة الوزراء وبقي قيد الدراسة هناك حيث تم اخيراً إنشاء مؤسسة حماية الودائع المصرفية في سنة 2000 .

أما في العراق فقد بدأت فكرة إنشاء الشركة في العام 2008، بعد تقديم دراسة إلى مجلس إدارة البنك المركزي حينها لإنشاء شركة ضمان الودائع، حيث جرى تشكيل فريق عمل برئاسة المدير العام لدائرة الصيرفة في البنك المركزي العراقي حينها وضم ممثلين عن المصارف الخاصة والحكومية لإعداد قانون خاص بها، وتم إعداد مشروع القانون وجرى مناقشته في رابطة المصارف الخاصة ، ثم أرسل الى مجلس الدولة لتدقيقه، وأرسل لاحقاً الى مجلس الوزراء الذي قام بأحاليته الى مجلس النواب في العام 2009 للتشريع، لكن مشروع قانون الشركة أهمل في مجلس النواب لمدة 6 سنوات بسبب الأوضاع العامة التي مر بها العراق، وفي عام 2015 تم سحب مشروع القانون من مجلس النواب و اقره مجلس الوزراء كنظام خاص بالشركة يحتوي على 16 مادة وحمل رقم 3 لسنة 2016 (<http://newsabah.com/newspaper/250301>) .

تم تأسيس شركة لضمان الودائع وتم النص عليها لأول مرة وتم وضع اللبانات الأولى لها في نظام ضمان الودائع لسنة 2016 ، وقد تم تأسيسها استناداً لهذا النظام تحت اسم (الشركة العراقية لضمان الودائع / مساهمة مختلطة) وذلك في 2018 / 1/31 والتي تم

الإنهاء من إجراءات تأسيسها عام 2020 وبشرت عملها ، لذا فهي حديثة النشأة مقارنة بالدول العربية والاوربية في تبني نظام ضمان الودائع.

4.2. مفهوم شركة ضمان الودائع المصرفية

عرفت شركة ضمان الودائع المصرفية بأنها: نظام تتجمع فيه المؤسسات المالية (المصارف) مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة لتأمين وضمان الودائع وحيث تقوم هذه المؤسسات المالية (الأعضاء في النظام) بوضع السياسة الخاصة بالنظام وذلك بحكم انهم من يقومون بالدفع للنظام وتمويله، وفي حال اذا ما تعرض احد اعضاء هذا النظام الى ازمة مالية فإن هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل التكاليف اللازمة ويقوم بالدفع للمودعين اذا لزم الأمر (القضاة، 2009: 20). ان هذه المؤسسة تجد الحل المناسب إذا تعرض أحد أعضائها لأزمة مالية لتجنبها الالتزام بتعويض المودعين، وهو ما يعرف بالدور الوقائي للمؤسسة وحيث يكون الحل الأخير فيه دفع التعويضات للمودعين، وهذا الدور الوقائي لم تسمح به جميع القوانين، فلم تمنح القوانين العراقية دوراً لشركة ضمان الودائع المصرفية لتجنب الخطر قبل وقوعه، وإنما تتدخل الشركة فقط في تعويض المودعين بعد إفلاس المصرف، لذلك يبين التعريف أن نشاط هذه الشركة هو نوع من التأمين التكافلي أو التبادلي على اعتبار أن هذا الأخير هو، إتفاق بين الأفراد المعرضين لخطر يتعهدون فيه بالإشتراك جميعاً في تحمل عبء الخسارة التي تلحق بأي منهم نتيجة تحقق الخطر، إذ أن فكرة تأمين الودائع تنطوي على مغزى تكافلي وما هي إلا تأمين على المؤسسات المالية مقابل ما يقوم به الأفراد من تأمين أنفسهم وممتلكاتهم (الغندور، بلا تاريخ: 186). وهناك من يعرف شركة ضمان الودائع المصرفية على أنها الية وضعها المشرع من أجل تعويض المودعين في حالة عجز مؤسسة الائتمان عن ردها لأصحابها، مع احتفاظ الصندوق بحقه في الرجوع على مؤسسة الائتمان بما أداه للمودعين (طعمة، 2019: 443).

إن العراق من الدول الحديثة في مجال التأمين على الودائع، فقد صدر أول تشريع للتأمين على الودائع عن مجلس الوزراء وهو النظام رقم 3 لسنة 2016 ، والذي نص على انشاء شركة أطلق عليها شركة ضمان الودائع المصرفية (العوادي و الخزاعي، 2019: 506). وكذلك نذكر ما صدر عن (IADI) الجمعية الدولية لضمان الودائع (International Association of Deposit Insurers) تأسست كجمعية غير ربحية بموجب القانون السويسري في السادس من أيار لعام 2002 وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ومقرها في بنك التسويات الدولي في بازل (سويسرا) تهدف الى تحسين فعالية واستقرار أنظمة ضمان الودائع المصرفية عن طريق تطوير واستحداث الأدوات والإرشادات بما يفيد أنظمة الدول الأعضاء فيها والدول التي ترغب في تأسيس أو تطوير أنظمتها لضمان الودائع وذلك بتعزيز التعاون الدولي بين أعضاء المنظمة وتقديم الدعم الفني والمعرفي كما تقيم المنظمة المؤتمر الدولي السنوي للمنظمة (IADI)، والمنتديات وورش العمل والدورات التدريبية بغرض تبادل الأعضاء معرفتهم وخبرتهم وتجاربهم لتنمية وتطوير عملية ضمان الودائع.

كذلك عرفت بأنها: الكيان القانوني المسؤول عن توفير التأمين على الودائع وضمانات الإيداع أو ترتيبات مماثلة لحماية الودائع (أصدرت الجمعية الدولية لضمان الودائع بالتعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) هذه المبادئ كمقياس لتقييم جودة أنظمة التأمين على الودائع الخاصة بهم وتحديد الفجوات في ممارسات التأمين وقياسها والتعرف عليها (https://www.iadi.org/en/core-principles-and-research/core-principles).

أما في العراق فقد نصت المادة (1) من نظام ضمان الودائع المصرفية على: للبنك المركزي ان يمنح اجازة ممارسة ضمان الودائع المصرفية لشركة مساهمة تؤسس وفق احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 والتي اطلق عليها لاحقاً بـ(الشركة العراقية لضمان الودائع).

وكذلك لبنان في القانون رقم 28/67 الصادر في 1967 انشاء مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية المعدل في المادة 12 منه على: تنشأ مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية تسهم فيها الدولة وجميع المصارف العاملة في لبنان، تعرف هذه المؤسسة باسم "المؤسسة الوطنية لضمان الودائع" ويكون مركزها، بيروت، وتكون اسهمها اسمية وغير قابلة للتفرغ تحدد مساهمة كل مصرف برأس المال المؤسسة بمبلغ مقطوع قدره مئة الف ليرة لبنانية يدفع نصفه في مصرف لبنان عند الاكتتاب والنصف الآخر بمهلة أقصاها سنة من تاريخ تأسيس المؤسسة، وتعتبر هذه المساهمات اعباء قابلة للتزيل بمفهوم قوانين ضريبة الدخل، تحدد مساهمة الدولة في رأس المال بمبلغ يعادل مجموع ما تدفعه المصارف تعمل هذه المؤسسة وفق احكام هذا القانون ونظامها الأساسي واحكام قانون التجارة غير المخالفة.

أما الأردن فقد أنشأ مؤسسة ضمان الودائع بصدور قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم 33 لسنة 2000، وتسمى مؤسسة ضمان الودائع تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود والاقتراض وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة لتحقيق غاياتها، ولها حق التقاضي، وينوب عنها في الإجراءات القضائية أي محام تعينه لهذه الغاية. أما في الولايات المتحدة فقد نص في قانون مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (Federal Deposit Insurance Act) لعام 1950 على: يتم إنشاء مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية المشار إليها فيما يلي بأسم "مؤسسة التي تضمن كما هو منصوص عليه فيما يلي، ودائع جميع المصارف وجمعيات الادخار التي يحق لها الحصول على مزايا التأمين بموجب هذا القانون (https://www.britannica.com/topic/Federal-Deposit-Insurance Corporation).

وتتلخص فكرة إنشاء شركات ضمان الودائع المصرفية في أن يقوم كل مصرف مرخص من قبل البنك المركزي بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشئها البنك المركزي ويشارك في إدارتها، ألا وهي شركات ضمان الودائع، وفي حالة عجز أي مصرف مساهم في هذه الشركة عن رد الودائع لأصحابها وتعرضه للإفلاس، تتولى هذه الشركة التعويض عن الودائع في حدود نسب محددة قانوناً (طعمه، 2017: 444).

و بالتالي تعرف شركة ضمان الودائع المصرفية: انها شركة مساهمة تؤسس وفق قانون الشركات العراقي، بمنحها البنك المركزي رخصة ممارسة ضمان الودائع المصرفية، وتساهم المصارف في رأسمالها وجوباً بتحديد من البنك المركزي العراقي شريطة أن تدفع بدل تأمين شهري بنسبة محددة قانوناً.

4.3. خصائص شركة ضمان الودائع المصرفية

4.3.1. شركة مؤسسة بقانون خاص: أنشأت بموجب قانون خاص بها وأخضعت في التأسيس لقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل (تم تعديله بأمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم 64 لسنة 2004 والمعدل بقانون رقم 17 لسنة 2019)، وتمنح إجازة ممارسة ضمان الودائع المصرفية من قبل البنك المركزي العراقي وتكون خاضعة لرقابته. (جعفر، 2017: 71).

4.3.2. الإشتراك الإلزامي في رأس مالها: تكون المصارف ملزمة بتأسيس الشركة والمساهمة في رأس مالها كما في بعض الدول مثل تركيا ومصر ففي العراق حيث نصت المادة (3) من نظام ضمان الودائع على وجوب المساهمة في رأس مالها، بمعنى أنه على كل المصارف التي تؤسس وفقاً لقانون المصارف العراقي أن تساهم في رأسمالها (جاء فيها يشترط في شركة ضمان الودائع المصرفية أن لا يقل رأس مالها عن 1000000000000) مئة مليار دينار وتكون مساهمة المصارف العراقية برأس مالها وجوباً). "إلا أن هذا لا يعني شمول الإشتراك في تأسيسها لدى جميع الدول بل قد تكون العضوية فيها اختيارية مثل الأرجنتين المانيا، بلجيكا، سويسرا، الهند (حشاد، بلا تاريخ: 11). ومن محاسن خاصية الإلزام هي زيادة حجم قاعدة الضمان واتساعها، كما أنه يقيّد من حرية بعض المصارف ذات الحجم الكبير من العزوف عن التأمين على ودائعها.

4.3.3. نشاطها التأميني: يقوم هذا النوع من الشركات على تغطية الخطر المتمثل في حالة توقف المصارف عن الدفع والوفاء بالتزاماتها اتجاه جمهور المودعين، لذلك فإنّ عمل هذه الشركة مماثل لعمل شركات التأمين (لذلك فهي تكتسب الصفة التجارية لأنها تمارس الاعمال التجارية الاعمال المصرفية والتأمين المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984) أن المودعين هم الطرف المستفيد والخطر يتحقق بإفلاس المصرف وتصفيته، وذلك يكون في مقابل مبالغ معينة تساهم بها المصارف أو ما يسمى برسوم إشتراك سنوية، و أن يكون الدفع شهرياً وعلى الرغم من أنها استخدمت مصطلح رسم الإشتراك السنوي، إلا أن هذا لا يعني أن نشاطها لا يعد نشاطاً تأمينياً، فهي قد أنشأت أساساً لتغطية مخاطر عدم رد الودائع في المصارف بسبب إفلاسها (جعفر، 2017: 71).

4.3.4. حماية صغار المودعين وتدعيم الثقة بالجهاز المصرفي: من أهم خصائص انشاء شركات ضمان الودائع المصرفية هي حماية المودعين ذوي الودائع الصغيرة الذين ليست لديهم المعلومات الكافية حول أوضاع المصارف ومراكزها المالية وتعويضهم في حال لم يتمكن المصرف من رد ودائعهم، وهو ما يوفر الحماية لهم وبالتالي تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي.

5. التشر المصرفي

5.1. تأمين الودائع واستعادة الثقة

تسعى شركات ضمان الودائع المصرفية إلى تحقيق الحماية الكافية للمودعين وبالنسبة المساهمة الفعالة في استقرار وسلامة الجهاز المصرفي واستعادة ثقة الجمهور به عن طريق إدارة وتطوير نظام لضمان الودائع يتمتع بالكفاءة والفاعلية ويواكب التطورات التي تحدث في الجهاز المصرفي على كافة الأصعدة، لذلك تحرص البنوك المركزية على تطبيق رقابة شديدة على المصارف لتساعدها على تقليل المخاطر التي بالأماكن ان تتعرض لها، ولتدعيم ثقة الأفراد بها مما يشجعهم على إيداع نقودهم فيها، كما يضع البنك المركزي خطوط أمان للمصارف لتحافظ على مستوى معين من السيولة يكفي لمقابلة التزاماتها ومواجهة سحب الودائع المودعين كالاتياطي الإلزامي وتحديد حد أدنى مستوى من السيولة، فضلاً عن تحديد حد أدنى من الملاءة المالية (الأمين، 2014: 14). ان من أهم ما ترتب عالكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينات إن واجهت الكثير من المصارف التجارية أزمات سيولة أدت إلى إفلاس الكثير منها بالدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا ظهرت فكرة التأمين على الودائع خاصة في تلك الدول التي يعمل فيها النظام المصرفي بآليات السوق (الفتاح والمغربي، 2020: 74). إن أول ظهور لنظام ضمان الودائع المصرفية كان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1829م، إلا أن تشيكوسلوفاكيا تعد أول دولة أنشأت نظاماً متطوراً لحماية الودائع المصرفية في عام 1924، إذ أنشأت صندوقين أحدهما صندوق الضمان الخاص يقدم العون للمصارف لاستعادة خسائرها المالية والثاني صندوق الضمان العام يشجع الادخار لزيادة سلامة الودائع، ويدار الصندوقان من قبل وزارة المالية (زاير و احمد، 2015: 4). إن تطبيق نظام التأمين على الودائع سيكون له أثر كبير باستعادة الثقة في النظام المالي وفي تشجيع الادخار ونمو المؤسسات المالية وفي زيادة مرونة السياسات النقدية للمؤسسة، فضلاً عن ذلك فإن أهمية التأمين على الودائع وحماية المودعين بعد من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة.

تتلقى المؤسسات المالية الأموال من المودعين عن طريق دفع أقساط التأمين لشركة تأمين الودائع، تحدد خلالها الشركة كمية معينة من المدفوعات لتأمينها ولحماية المودعين في حالة فشل المؤسسة المالية في دفع الالتزامات للمودعين (Al-Shimari, 2020: 126).

5.2. ضرورة تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية

غالباً ما تتعرض المصارف إلى أزمات وخسائر كبيرة تهز كيائها واستقرارها وتفقد ثقة زبائنها، وذلك بسبب تعرضها لمشاكل مصرفية عديدة، ومن أخطر هذه المشاكل هي مشكلة التعثر في السداد، وتعد هذه المشكلة كثيرة الحدوث في العمل المصرفي ويساهم فيها كل من الزبون والعاملين بإدارات الائتمان من خلال العمليات المصرفية التي تؤديها المصارف لزبائنها.

إن الضعف في الميزانية العمومية للمصارف يمكن أن يؤثر على توفير الائتمان وبالتالي التأثير على القطاع الحقيقي، فعلى سبيل المثال ان الخسائر الناتجة عن القروض المتعثرة أو الزيادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل ستؤدي إلى تآكل رأسمال المصارف، فإذا لم تتمكن المصارف من رفع رؤوس أموالها في الأجل القصير تكون غير قادرة على زيادة الائتمان بالشكل المطلوب، كما أن الخسائر المترابدة قد تؤدي إلى شكوك حول المحافظ المالية للمصارف مما ينتج عنه انخفاض ثقة المودعين والدائنين (حسين، 2019: 5).

5.3. بعض المؤشرات المالية للمصارف العراقية المتعثرة

إن مشكلة القروض المتعثرة أصبحت من أهم المشكلات التي تواجه النظام المصرفي في العراق بعد عام 2003، إذ قدر إجمالي تلك الديون في عام 2004 بنحو 58 مليار دينار بحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ويعود (24 %) منها إلى المصارف الحكومية ويتركز معظمها لدى مصرف الرافدين وبنسبة قدرت بـ (50.2)، يليه مصرف الرشيد وبنسبة قدرت بـ (28%)، ولم يتم استثناء المصارف الخاصة من تلك الظاهرة، إذ وصلت نسبة القروض المتعثرة لدى تلك المصارف في العام نفسه الى حوالي (13 %)، وتركز معظمها لدى المصرف الأهلي العراقي، وبنسبة (30 %) من هذه النسبة، يليه المصرف الإسلامي العراقي وبنسبة قدرت بـ (27 %)، أما لدى مصرف بغداد فقد بلغت نسبتها (20%) (الربيعي، 2007: 11).

ويمكن استخدام بعض من المؤشرات التي تقيس قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته تجاه الدائنين، إذ إن هذه النسب تساهم في تخمين احتمالية التعثر المصرفي، ولأغراض التنبؤ بقابلية المنشأة لمواجهة هذه الالتزامات وتوجد بعض من المؤشرات المالية المستخدمة في قياس التعثر المصرفي وهي:

5.3.1. مؤشر القروض المتعثرة (متأخرة التسديد) / القروض قصيرة الأجل .

5.3.2. مؤشر إجمالي القروض قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات المتداولة .

5.3.3. نسبة الائتمان إلى الودائع.

5.3.4. نسبة المديونية = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات .

5.3.5. مخصص القروض المشكوك في تحصيلها/ القروض المتعثرة .

6. العلاقة بين شركة ضمان الودائع المصرفية و استعادة الثقة بالجهاز المصرفي

يعود سبب تأسيس شركة لضمان الودائع المصرفية للخصوصية التي يتمتع بها هذا النوع من الضمان وخصوصية الشركات التي تمارسه، حيث إنها تهدف لحماية الجهاز المصرفي الذي يتعثر بالدفع من الرجوع إليها بكل أو جزء من قيم الودائع في حال الإفلاس، وفي نفس الوقت حماية المدخرين لدى المصارف المساهمة و بالتالي استعادة الثقة بالجهاز المصرفي.

تقوم شركة ضمان الودائع المصرفية او مؤسسات الضمان على إختلاف مسمياتها، في أغلب دول العالم بوظيفتين: تتمثل الأولى في تقديم المساعدة المالية للمصارف المتعثرة التي تتعرض إلى اضطرابات مالية قد تؤدي إلى الإفلاس أو التصفية، والثانية في حماية و ضمان أموال المودعين بعد عجزها عن مساعدة المصرف على تدارك أزمته وبالتالي تصفيته. لذلك أصبحت من الوسائل المهمة التي تعالج ما تخلفه الأزمات المالية والمصرفية، وبالتالي تساعد في الحفاظ على الإستقرار المصرفي، وعليه بات من الضروري وجود شركة ضمان الودائع المصرفية من حيث التعريف بها وتوضيح طبيعتها و وظائفها من اجل استعادة الثقة بالجهاز المصرفي.

إن حماية زبائن المصارف هي غاية يسعى إليها العديد من مشرعي القوانين المصرفية الحديثة، لذلك عملت القوانين العراقية، خاصة بعد وضع العديد من المصارف تحت الوصاية وإفلاس بعضها الآخر، على إصدار التشريعات اللازمة التي تضمن حماية أموال المودعين، حيث صدر عن مجلس الوزراء نظام ضمان الودائع المصرفية رقم 3 لسنة 2016 والذي تضمن انشاء شركة لضمان الودائع المصرفية. فينظر بأنها التنظيم الإداري الذي يهدف إلى استعادة الثقة بالجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى التي تحتفظ بمدخرات افراد المجتمع، ويمكن لهذه المؤسسات من زيادة حصيلتها من موارد المجتمع بغية تنميتها واستثمارها لصالح المجتمع، ويعتمد هذا التنظيم الإداري على اشتراكات اعضائه من المصارف، كما يعتمد على دعم الدولة له، وعموماً فهو لا يرمي الى تحقيق الربح (احمد، 2009: 28). ويلاحظ في هذا التعريف أنه ركز على غرض الشركة وهو حماية الثقة في القطاع المصرفي، وكذلك أشار إلى مصطلح المؤسسات المالية الأخرى التي تحتفظ بمدخرات الأفراد، بينما تضمن هذه الشركة الودائع المصرفية فقط ولا تضمن عمل الجهات الأخرى التي تؤدي نفس الغرض (جعفر، 2017: 69)، وكذلك أشار التعريف إلى إمكانية استثمار أموال الشركة بما يعود بالنفع على المجتمع، وبين أن رأس مالها يتكون من مساهمات المصارف وأن موارد الشركة تتمثل بإشترابات أعضائها، وأوضح أن الشركة تعتمد على دعم الدولة وأن الغرض الأساسي للشركة هو تحقيق المنفعة العامة وليس تحقيق الأرباح.

ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به شركات ضمان الودائع المتمثل في حماية أموال المودعين من مخاطر إفلاس المصارف أو توقفها عن الدفع لذلك فهي تمثل حالياً أهم الأدوات التي تعالج الازمات المالية للمصارف، بما لها من دور علاجي ووقائي يساهم في مساعدة المصارف على النهوض وبالتالي زيادة ثقة المودعين وتعويضهم في حال تعرض المصرف الى الإفلاس أو التصفية لذلك، عملت أغلب الدول من خلال قوانينها المصرفية على إنشاء مؤسسات أو صناديق أو شركات متخصصة بتقديم الدعم المالي لأي مؤسسة مصرفية تواجه صعوبات مالية تؤدي بها إلى حالة التصفية وضمان ارجاع الودائع المصرفية لأصحابها.

وقد تم ابرام اول عقد لتأسيس شركة ضمان الودائع استناداً لنظام ضمان الودائع المصرفية العراقي في 31 كانون الثاني 2018 كما ذكرنا وقد اصدر البنك المركزي العراقي بياناً حول ذلك جاء فيه: " انطلاقاً من واجبات البنك المركزي العراقي المنصوص عليها في قانونه وبهدف ضمان استقرار القطاع المصرفي وزيادة الثقة به تم توقيع عقد التأسيس لشركة ضمان الودائع المصرفية مع الهيئة المؤسسة التي ضمت المصارف الحكومية والخاصة بضمنها الاجنبية و مجموعها 44 مصرفاً موزعه بواقع 6 مصارف حكومية 22 مصرف تجاري و 16 مصرف أجنبي. ومن المتوقع ان يكون لهذه الشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي خاصة ودائع الجمهور (افراد) و (شركات) مما يعزز الثقة بالجهاز المصرفي داخل العراق ولدى مراسلين المصارف خارج العراق، وهو الأمر الذي سيساهم في إستقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الإئتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي، ويبلغ رأس مال الشركة مائة مليار دينار منها 55 مليار دينار من المصارف الحكومية والخاصة حيث كانت نسبة المصارف الحكومية 25 %

والمصارف الخاصة 30 % وما تبقى الـ (45) مليار دينار ستطرح للاكتتاب العام (https://cbi.iq/news/view/585). نستنتج من ذلك أنَّ الظروف التي أدت لظهور شركات التأمين على الودائع و حماية أموال المودعين متشابهة في معظم الدول والتي تتمثل في الصعوبات التي تواجه المصارف، خاصة حالات الإفلاس التي تتعرض لها و تأثيرها السلبي على ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي، وهذا يظهر في أمريكا بعد حالات الفشل المالي للمصارف تم إنشاء المؤسسة الاتحادية للضمان كمعالجة لأوضاع المصارف التي شهدت فترة من الكساد والفشل المالي، وفي لبنان أثر انهيار بنك انترا ، أحد اكبر المصارف اللبنانية في ذلك الوقت. وفي الأردن، أثر أزمة بنك البتراء.

أما الأسباب الاخرى، فهي العوامل المرتبطة بالقطاع المالي مثل عدم الإستقرار المالي للدولة العراق نموذجاً، حيث يعاني من عدم استقرار على جميع الاصعدة، فضلاً عن الافلاس الذي أدى لأنهيـار مصارف عدة خاصة في السنوات التي تلت عام 2003، مثل مصارف الوركاء والبصرة ودار السلام والاقتصاد، وغيرها، وحتى الآن يطالب المودعون باستعادة أموالهم. وبعد سنوات من انهيار بعض المصارف الخاصة والوقوف عائقاً نحو تطوير القطاع المصرفي، تقرر إنشاء شركة تضمن أموال المودعين وتزيد الثقة بالجهاز المصرفي. كذلك قد يكون إنشاء مؤسسات الضمان أيضاً نتيجة للأعراف والقوانين الموجودة في الدولة، أو نتيجة للضغوط الخارجية التي قد تضطر فيها الدولة إلى إنشاء المؤسسات، كما هو الحال في حالة الإنضمام إلى الإتحاد الاوربي (ابراهيم و ناجي، 2016: 113).

7. الاستنتاجات و التوصيات

7.1. الاستنتاجات

7.1.1. إن فكرة انشاء شركة ضمان الودائع المصرفية هي فكرة حديثة في العراق، فرضتها متطلبات البيئة الاقتصادية، وتم تأسيس هذه الشركة وفقاً لقانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتخضع لأحكامه، وهي شركة مساهمة.

7.1.2. تم استبعاد المصارف الإسلامية من الإشتراك بعضوية شركة ضمان الودائع المصرفية، إلا أنَّ المصارف الإسلامية قد ساهمت برأس مال الشركة .

7.1.3. ان المساهمة بتكوين رأس مال هذه الشركة إجبارية على جميع المصارف العراقية، رغم أنَّه لم تتبين الآلية التي يتم من خلالها التعامل مع المصارف التي تنشأ بعد تأسيس الشركة، وكذلك غفل عن تنظيم مسألة زيادة رأس مال الشركة عند تسجيل مصرف جديد في لائحة المصارف .

7.1.4. إن المساهمة في شركة ضمان الودائع المصرفية غير مقتصرة على المصارف، حيث يمكن لجهات أخرى غير المصارف المشاركة في رأس مال الشركة، سواء أكانوا من الاشخاص الطبيعيين أم المعنويين، تجار أم غير تجار، و تتولى المصارف إدارة الشركة خلافاً للعديد من الدول التي تتولى توكل مهمة إدارتها إلى البنوك المركزية لديها .

7.1.5. لم يتم بيان صلاحيات المدير المفوض و إختصاصاته في نظام ضمان الودائع المصرفية، و لم يتم اعطاء صلاحيات رقابية للشركة عالمصارف، وإنما أعطيت الحق في الرقابة عالودائع فقط دون العمليات الأخرى التي يقوم بها المصرف، وتكون هذه الرقابة بمتابعة حركة الودائع بالجهاز المصرفي وطرق استخدامها في المصارف.

7.1.6. من اسباب استعادة الثقة بالجهاز المصرفي أن كل ودیعة نقدية لم يتم ذكرها ضمن الودائع المستثناة من الضمان تعد ودیعة من الودائع التي يجب على الشركة أن تؤمنها ، وعلى المصرف أن يدفع عنها مبلغ الضمان.

7.1.7. إنَّ دور شركة ضمان الودائع المصرفية تمنح تعويض للمودعين، وهذا مما يدعو الى استعادة الثقة بالجهاز المصرفي.

7.1.8. أقرَّ نظام ضمان الودائع المصرفية مبدأ الضمان الجزئي ويكون التعويض فيه حسب مبلغ الوديعة، وتُحلُّ شركة ضمان الودائع المصرفية قانوناً محل أصحاب الودائع في حدود المبالغ التي دفعها لهم، مما يعزز الثقة بالجهاز المصرفي.

7.2. التوصيات

7.2.1. يجب ان يلعب نظام ضمان الودائع دوراً مهماً في استعادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، مما يؤدي لزيادة وتيرة الابداع في الجهاز المصرفي والذي بدوره يوجه هذه الودائع نحو الائتمان وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي وتطور مستوياته وصولاً لتحقيق التنمية مستدامة.

7.2.2. يجب التخلص من حالات تعثر الجهاز المصرفي الذي شهدته الكثير من المصارف بسبب التوسع المفرط بمنح الائتمان ومحاولتها كسب الزبائن عن طريق التخفيف من شروط منح الائتمان الذي استغله البعض، مما أدى الى وقوعها بالاحتياط المصرفي وبالنتيجة تلكوها .

7.2.3. قد أدى تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية والتي تعمل ضمن شبكة الأمان المالي جنباً الى جنب مع اجهزة الرقابة المصرفية والبنك المركزي لتدعيم البنية المالية الأساسية للنهوض باستقرار النظام المالي واستعادة الثقة بالجهاز المصرفي.

7.2.4. يجب نشر الوعي المصرفي لدى جمهور المودعين حول نظام ضمان الودائع والبحث عن السبل الكفيلة بنجاحه في تأدية الدور المناط به، ويهدف خلق هذا الوعي لتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي بما يسهم في تقليل مخاطر تهافت المودعين على سحب الودائع في حالات الأزمات.

7.2.5. من المهم زيادة الوعي بالدور الذي تضطلع به شركة ضمان الودائع المصرفية لحماية حقوق المودعين والذي يؤدي بدوره لدخول الشرائح ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة بالسوق المصرفية، ومن ثم زيادة كفاءة و فاعلية الجهاز المصرفي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

7.2.6. ضرورة التأسيس لثقافة استثمار الأموال المدورة بهدف زيادة موارد شركة ضمان الودائع وتوسيع نشاطاتها بالشكل الذي يضمن تدفق مزيد من الاموال وتعزيز ارصدها لمواجهة الازمات المالية في اوقات العسر المالي.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. ابراهيم، اسماعيل ابراهيم وناجي، هدى محمد، 2016، مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، السنة الثامنة، العدد 4 .
2. احمد، عثمان بابكر، 2009، نظام حماية الودائع لدى المصارف الاسلامية، الطبعة الاولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة-المملكة العربية السعودية .
3. الامين، اسماعيل الامين، 2014، صندوق ضمان الودائع وأثره في تقليل مخاطر الائتمان وتعزيز الثقة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
4. العوادي، محمد كاظم محمد والخزاعي، صفاء متعب فجة، 2019، قراءة قانونية في نظام ضمان الودائع المصرفية العراقي رقم 3 لسنة 2016 (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد 10، العدد 1 .
5. الفاتح، محمد والمغربي، محمود بشير، 2020، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر.
6. القضاة، منتصر احمد، 2009 دور مؤسسة ضمان الودائع في تصفية المصارف الاردنية، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات القانونية والسياسية العليا/ جامعة عمان العربية، الأردن .
7. النابلسي، محمد سعيد، 2012، جدوى إقامة مؤسسات ضمان الودائع من الناحية التاريخية، بحث منشور في كتاب " مؤسسات ضمان الودائع المصرفية، اتحاد المصارف العربية .
8. جعفر، زمن غازي، 2017، النظام القانوني لشركة ضمان الودائع المصرفية: دراسة في نظام ضمان الودائع المصرفية العراقي رقم 3 لسنة 2016، مجلة القانون، كلية القانون/ جامعة النهرين، المجلد 19، العدد 1 .
9. حافظ كمال الغندور، مؤسسات ضمان الودائع كأداة لمعالجة المشكلات المصرفية، اتحاد المصارف العربية .
10. حسين، خالد حسين، 2019، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015-2019)، البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث .
11. حشاد، نبيل، أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان-الأردن.
12. زاير، علي حسين و احمد، نهاد عبد الكريم، 2015، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، المجلد 10، العدد 33 .
13. الربيعي، فلاح خلف، 2007، مقترحات لمعالجة مشكلة الديون المصرفية المتعثرة في العراق، مجلة آراء حول الخليج، <https://araa.sa/index.php?view=article&id=762>:2014
14. طعمه، سهام سواد، 2019، دور شركات ضمان الودائع المصرفية في تعويض المودعين: دراسة بالقانون العراقي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون/جامعة بغداد، المجلد 11، العدد 1 .

15. عبد الرزاق، ندى عبد السلام و اسماعيل، ميثم العيبي، 2021، اثر ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي - شركة ضمان الودائع العراقية نموذجا، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 73 ، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.

16. مطرود، لميس محمد، 2021، شركات ضمان الودائع، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 130 ، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Al-Shimari, Kamal K.Jawada, & Jihad, Faisal Jihab, 2020, Deposit Insurance System and Its Role in Enhancing Public Confidence in the Banking Sector in Order to Achieve Economic Development: An Iraq Case Study, University of Kerbala, College of Administration and Economics, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Vol. 13, No.5 .

2- Demirguc, Kunt Asli & Enrica, Detragiache 2012, Does Deposit Insurance Increase An Empirical Investigation, Journal of Monetary Banking System Stability Economics, Vol.49 No.7 .

3- Olanipekun, Oladapo Olumide, 2008, banking regulation and deposit insurance: legal and comparative perspective, thesis submitted to the University of London, for a word the degree of doctor of philosophe .

4- <http://newsabab.com/newspaper/250301>.

5- <https://cbi.iq/news/view/585>.

6- <https://www.iadi.org/en/core-principles-and-research/core-principles>.

7 - <https://www.britannica.com/topic/Federal-Deposit-Insurance>